

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ١٠٧

الاثنين، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيفي (فانواتو).

أدعو الآن ممثلة مصر، التي ترغب في التكلم تعليلا للموقف قبل البت في مشروع القرار.

السيدة الجرف (مصر) (تكلمت بالإنكليزية): باسم

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

مجموعة ال ٧٧ والصين، يشرفني أن أدلي بالبيان التالي تعليلا للموقف قبل اعتماد مشروع القرار A/72/L.64، المعنون "استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١/٦٨ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، في إطار البندين ١٤ و ١١٧ من جدول الأعمال.

البندين ١٤ و ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/72/L.64)

انضمت مجموعة ال ٧٧ والصين إلى توافق آراء تحقق بصعوبة بخصوص مشروع القرار بشأن عملية استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إيماننا بأهمية العمل الذي يقوم به المجلس ودوره في تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان النامية بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق التنمية المستدامة، في إطار الولاية المنوطة بما على النحو المنصوص عليه

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشعر الآن في البت في مشروع القرار A/72/L.64. قبل إعطاء الكلمة لتعلييل الموقف، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات المواقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



N1823504 (A)



الضريبية، بوصفه منتدى رئيسي للتعاون الحكومي الدولي في المسائل الضريبية، يعد اجتماعا من الاجتماعات الهيكلية الخاصة بأنشطة المجلس، استنادا إلى قرارات الجمعية العامة ذي الصلة.

أما الصيغة الواردة في الفقرة ٢١ من المرفق بشأن السبل الممكنة لتطبيق جوانب معينة من طرائق مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى على اجتماعات وأجزاء أخرى، فغامضة ومبهمة. وتشدد المجموعة على أن مشاركة الجهات المعنية ينبغي أن تقتيد بالمعايير المحددة للمشاركة، ولا سيما على أساس مبدأ عدم الاعتراض، واحترام اختصاصات مشاركتهم. وينبغي أن يتم تنفيذ المجلس للفقرة ٢١ بطريقة شفافة، وينبغي ألا يصرف الانتباه عن القواعد القائمة ذات الصلة أو يقوضها أو ينشئ ولاية جديدة لمشاركة الجهات المعنية.

وترى المجموعة أن الفقرة ٣٠ من المرفق لا تكلف الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإلغاء الحاجة إلى التوصل لنتائج سنوي متفاوض عليها أو البت فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في سياق شرح الموقف. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.64، المعنون "استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١/٦٨ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/72/L.64؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.64 (القرار ٣٠٥/٧٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة تعليلا للموقف بشأن القرار المعتمد للتو. وأود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

في المادة ٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد بوضوح صلاحيات المجلس ومهامه.

ولا تفسر المجموعة الصيغة المستخدمة في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار، قبل المرفق، بشأن عملية استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرابعة والسبعين ودورات استعراضه اللاحقة، بمعنى أنها ستجرى سواء بصورة مشتركة أو بالاقتران. فلا تزال عمليات استعراض المنتدى والمجلس منفصلة. وينبغي لعملية استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمجلس في دورته الرابعة والسبعين والدورات اللاحقة، ألا تؤدي إلى دمج نتائج عمليتي استعراض المنتدى والمجلس أو الجمع بينها في وثيقة واحدة أو اعتبارهما عملية استعراض واحدة. وتود المجموعة التأكيد على إيمانها الراسخ بأن المنتدى والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عمليتين منفصلتين من حيث الولاية القانونية لكل منهما ونطاقهما وتكوينهما، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وتعتقد المجموعة أن الفقرة التاسعة من الديباجة، التي تتضمن إشارة إلى المشاورات الجارية بشأن تعزيز أوجه التآزر والاتساق والحد من التداخل أينما يتضح وجوده في جداول أعمال الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الفرعية التابعة لهما، التي صدر بها تكليف من خلال قرار الجمعية العامة المنفصل ٣٢٣/٧١، تتجاوز الولاية المنصوص عليها في القرار ١/٦٨. وينبغي ألا تستخدم أو تفسر الإشارة إلى عملية تعزيز أوجه التآزر والاتساق لتقوض أو تضعف موقف المجموعة بشأن هذه العملية. فلا يزال القراران ٣٢٣/٧١ و ١/٦٨ منفصلان.

ونأسف لأن الفقرة ٨ من المرفق لا تجسد بوضوح المجموعة الكاملة من الاجتماعات والمنتديات المتعلقة بوسائل التنفيذ. ونؤمن إيماننا قويا بأن الاجتماع السنوي الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في المسائل

فيه إلى تعزيز شرعية المنظومة، يقوضنا عجزنا الجماعي عن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورة مجدية. وسأقدم بعض الأمثلة الآن.

أولاً، على الرغم من أن التكامل بين السياسات يشكل أولوية شاملة، فإن الجزء المتعلق بالتكامل فقد الغرض منه منذ إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وبالتالي ينبغي إلغاؤه. وقد تم اعتراض الاقتراح الذي قدمناه في هذا الاتجاه. ثانياً، في خطة عام ٢٠٣٠، أقرنا بأننا بحاجة لجميع القوى المتاحة للمساعدة على تحقيق الأهداف، ولكن عندما يتعلق الأمر بمشاركة المجتمع المدني، يظل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عالقا في الماضي. وتم اعتراض جميع التدابير التي اقترحناها لمعالجة ذلك. ثالثاً، إن ازدواجية المصطنعة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والأجزاء الرفيعة المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الإعلان الوزاري الذي اعتمده كلاهما، لا تزال تؤثر سلباً على مصداقية المجلس. وقد قدمنا مقترحات لإصلاح ذلك، ولكن تم اعتراضها. رابعاً، لقد ناقشنا طوال العملية ضرورة إعادة هيكلة الحدث الخاص المتعلق بالانتقال من الإغاثة إلى التنمية تمثيلاً مع واقع اليوم. وحتى هذا الاقتراح تم اعتراضه.

وفي الوقت نفسه، شهدنا محاولات لإلغاء إشارات من نص بشأن العناصر الهيكلية التي تكمن في صلب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسأكتفي بذكر اثنتين منها. الإشارة الأولى هي إشارة إلى الأمانة العامة. إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تؤدي مهام دعم أساسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكلفت الجمعية العامة بإصلاحها قبل عامين. وسيكون الإصلاح عنصراً أساسياً لتعزيز قدرة المجلس على تحقيق القيمة، ولا ينبغي تأجيله أكثر من ذلك. أما الإشارة الثانية فكانت إشارة إلى لجنة بناء السلام. ونأسف بشدة لأن النص النهائي لم يتطرق إلى العلاقة بين المجلس الاقتصادي

أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد كيكروت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لآيسلندا وقطر، على عملهما خلال الشهر الماضي. فلم تكن تلك عملية سهلة.

وفي المشاورات الأولى التي أجريت قبل ستة أشهر، أوضحنا أن الهدف من سياستنا الشاملة لهذه العملية كان مواءمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبغية تعزيز أهمية المجلس وتأثيره ومصداقيته، اقترحنا التركيز على أربعة أهداف رئيسية، هي: أولاً، الوضوح، الأمر الذي ينبغي أن يبدأ بفهم مشترك لتقسيم العمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ثانياً، الشمولية، وهي ضرورة القيام على نحو منهجي باستعراض الهياكل المنشأة قبل عام ٢٠١٥ في ضوء خطة عام ٢٠٣٠؛ ثالثاً، الإدراك، حيث إن وضوح الهدف من شأنه أن يساعد على الإفصاح بشكل أفضل عما يفعله المجلس وتحديد المجالات التي يمكن أن يضيف إليها قيمة؛ رابعاً، شمول الجميع، لأن مجلساً اقتصادياً واجتماعياً قوياً يجب أن يكون منفتحاً على العالم ومختلف الجهات الفاعلة التي يتألف منها.

ومع ذلك، فخلال عملية التفاوض واجهنا محاولات لتقويض تلك الأهداف. وفي الوقت الذي نسعى فيه جميعاً إلى التكيف مع خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، قال البعض بأنه ينبغي عدم تغيير الاستجابة التي يقدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي - للحفاظ على الوضع الراهن. وعلى الرغم من انضمامنا إلى توافق الآراء اليوم، فإننا نأسف بالغ الأسف لأن نص القرار ٧٢/٣٠، الذي اعتمدناه للتو، لا يرقى إلى مستوى الطموح الذي وجهه مشاركتنا. وفي الوقت الذي ينبغي أن نسعى

لقد انضمت البلدان العشرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى توافق الآراء بشأن القرار ٣٠٥/٧٢ لتأكيد أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولتؤكد من جديد تأييدنا للمجلس. إن رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية المستدامة متكاملتان وتعزز كل منهما الأخرى. ولذلك يكتسي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالنسبة للرابطة، أهمية حاسمة في مساعدتنا على تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بطريقة متوازنة وشاملة وجامعة، دون أن يتخلف أحد عن الركب. إن عملنا في هذا السياق يتعلق بحياة الناس على أرض الواقع، وله أثر على رفاههم على المدى البعيد.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يظل جامدا. فهو بحاجة إلى التعديل من أجل الاستجابة بشكل أفضل، والتصدي للحقائق والتحديات الملحة اليوم. ويؤسفنا أن نرى هذه الاتجاهات والتحديات غير المسبوقة، لا سيما خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عُقد مؤخرا والجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهما المنبران الرئيسيان لإحراز تقدم في تحقيق أهدافنا العالمية المشتركة، ولا سيما تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، تؤيد الرابطة عملية استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تهدف إلى تعزيز المجلس وطرائق عمله، مراعيًا مبادئ الشمول والشفافية والمرونة بالاستناد إلى الوظيفة التبادلية لاجتماعاته. وتماشيا مع الإصلاح الجاري للأمم المتحدة، يحتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يكون أكثر فعالية وملائمة للغرض المرجو منه ليكون الهيئة الحكومية الدولية التي تحفز المناقشة المتعمقة الحقيقية والمداولات بشأن السياسات، وتعزيز التعلم المتبادل وتبادل المعارف، وتعميق المشاركة والشراكة مع جميع أصحاب المصلحة.

ولدي ثلاث نقاط أبرزها فيما يتعلق بعملية الاستعراض. أولاً، يتعين على هيكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعم

والاجتماعي ولجنة بناء السلام، على الرغم من وجود نصوص للجمعية العامة متفق عليها في هذا الشأن.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بتعددية الأطراف، ولكن تعددية الأطراف الموجهة نحو تحقيق نتائج. فلم يتبق سوى ثلاث سنوات على خطة عام ٢٠٣٠، لم يعد لدينا الوقت لنضيقه، وينبغي تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليصبح قدوة ويحتضن المستقبل بدلا من التشبث بالماضي. وخلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، سيتم استعراض كلا من المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمجلس بالاقتزان. ونأمل أن يتمكن جميع الشركاء حينها من الجلوس إلى الطاولة بطموح متجدد، وأن يتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تحقيق إمكاناته في نهاية المطاف.

السيد سرفيهوك (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول العشرة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار، وبلدي، تايلند.

في البداية، تؤيد الرابطة البيان الذي أدلت به في وقت مبكر ممثلة مصر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتهنئ الدول العشرة الأعضاء في الرابطة جميع الدول الأعضاء على الاعتماد الهام لقرار اليوم ٣٠٥/٧٢.

وننضم إلى الزملاء الذين سبقونا في الإعراب عن تقديرنا للميسرين، الممثلين الدائمين لآيسلندا وقطر، وفريقيهما، على عملهم الشاق ومثابرتهم وإيمانهم القوي بتعددية الأطراف والعمليات الحكومية الدولية، مثل العملية الحالية، لكي نصل اليوم إلى أرضية مشتركة مبنية على توافق الآراء تمكننا جميعا من المضي قدما.

وفي الختام، أود أن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية. ترى تايلند المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الهيئة التي تخدم مصالح جميع البلدان، المتقدمة منها والنامية على السواء. إن البلدان تسير في الاتجاه الصحيح، ولكن ليس بالسرعة الكافية فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونتطلع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بآمال عريضة، مع مواطن قوته وإمكاناته الكبيرة. تؤمن تايلند بإيماناً قوياً بأن المجلس سيواصل الاضطلاع بولايته والارتقاء إلى مستوى توقعاتنا الكبيرة التي نرجوها منه جميعاً. وبوصف تايلند مرشحة لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، فإنها تؤكد التزامها بمواصلة دعم المجلس في هذا الصدد.

السيدة كليفورد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن كندا، ونيوزيلندا، وأستراليا (مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا).

أولاً، أتقدم بالشكر إلى الميسرين على جهودهما المستمرة في هذه العملية الصعبة. وفي بداية المفاوضات، دعت مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا إلى تحقيق نتائج طموحة، نتائج تستحق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعمليات الإصلاح الجارية بقيادة الأمين العام. واليوم، نرى أن الوثيقة الختامية (القرار ٣٠/٧٢) أقل طموحاً مما كنا نأمل أن تكون عليه. إنها لا ترقى إلى مستوى طموح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

نحن نلاحظ أن هناك بالفعل بعض الخطوات التدريجية في الاتجاه الصحيح. فعلى سبيل المثال، تم تقليص الجزء المتكامل إلى يوم واحد. وطلب من مختلف هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراض ما إذا كانت هناك حاجة مستمرة لوثائقها الختامية عن طريق التفاوض. إن الاستعراضات المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى سوف تجري الآن بالاقتران مع الدورة الرابعة والسبعين

الطابع المتوازن والمتكامل لأهداف التنمية المستدامة وكفالة تنفيذها في جميع أبعادها الثلاثة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً، إن أحد المجالات الرئيسية التي ينبغي أن يظل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مُركّزاً عليها هو تعزيز وسائل التنفيذ المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر التحديات، من قبيل منتدى التعاون الإنمائي السنوي، ومنتدى التمويل من أجل التنمية، ومنتدى أصحاب المصلحة المتعددين بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ومنتدى الشراكة، شديدة الأهمية في هذا الصدد، حيث إنها توفر الفرص للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، لتبادل الخبرات والدروس المستفادة وتعزيز التعاون الدولي ومتابعة الالتزامات التي تم التعهد بها.

ثالثاً، نرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كوديع لثروة من المعارف المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، التي تستفيد منها الدول الأعضاء لدعم جهودها الوطنية. ويمكن أن نجد هذا بوجه خاص في الهيئات الفرعية، التي تؤدي دوراً لا غنى عنه في تحويل المعرفة إلى توصيات ومشورة قيّمة في مجال السياسات. ونشدد على ضرورة أن تقوم الهيئات الفرعية بدور أكثر استباقية في تزويد الدول الأعضاء بحلول واقعية وعملية المنحى للتصدي لتحديات التنفيذ وسدّ الثغرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الإصلاحات الجيدة ليست إجراءات تتخذ مرة واحدة فحسب، بل ينبغي أن تكون عملية تستجيب للتقدم المحرز والتحديات الناشئة. ولا ينتهي عملنا في هذه القاعة اليوم، بل ينبغي لجميع الأطراف أن تواصل العمل معاً على نحو بناء، بما في ذلك نحو الدورة الاستعراضية المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الرابعة والسبعين. وأود أن أطمئن الجمعية العامة إلى مشاركة الرابطة بشكل نشط ودعمها الكامل في تلك العملية.

العناصر الإيجابية، ولا سيما الحاجة إلى مجلس تداولي. غير أن ذلك لا يتوقف على هذا القرار وحده، لكنه يتوقف أيضا على النماذج التي يشجعها الرئيس ومكتبه، والأهم من ذلك على قرار الدول الأعضاء بالمشاركة في اجتماع ما بحيث لا يبقى هناك غرف اجتماعات خاوية.

ونقدر أيضا ولاية الجزء الرفيع المستوى لمناقشة إسهام التكنولوجيا الجديدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ولا شك أن هذه مسألة بالغة الأهمية تتيح فرصا كبيرة ولكنها تتطلب أيضا على تحديات يتعين علينا التصدي لها في إطار المنظمة.

ومع أننا نؤيد استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، فإن من دواعي الأسف أننا لن نتمكن من معالجة عدد من المسائل المتعلقة إلى حين عقد الدورة الرابعة والسبعين، بفضل المعارضة المنهجية لمجموعة من البلدان لإجراء استعراض كامل لمهام المجلس وشكله وتوقيته وبالنظر إلى أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى يقدم تقارير إلى المجلس.

لقد أحدث مسعى التقريب بين الوفود أثرا سلبيا على التوازن بين أجزاء دورة المجلس. فعلى سبيل المثال، أضفنا عدة أنشطة إلى الجزء المتعلق بالتكامل ولكننا قصرناها على يوم واحد، في حين قضينا ستة أيام في المناقشات الإجرائية التي لا تحتاج فعليا إلى أكثر من ١٠ ساعات في العام. وباختصار، فإننا نضحي بإدارة المسائل المتعلقة بمضمون مواءمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع الالتزامات الأخرى في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سنداى، ضمن أمور أخرى. ولن نكون قادرين على التغلب على التقسيم المصطنع بين التنمية المستدامة وبناء السلام والحفاظ على السلام، بالنظر إلى أن الاثنين الأخيرين ضروريان للأول.

للمجلس، الأمر الذي يستحق أن يُحدد بوضوح. وهناك أيضا دعوة إلى أن تقتصر الاجتماعات إلى أقصى حد ممكن على ساعات العمل العادية.

ولكن، للأسف، لم نتمكن من إحراز تقدم بشأن عدد من المسائل، على سبيل المثال بشأن منتدى التعاون الإنمائي، وبشأن الجزء الرفيع المستوى الذي جرى توسيع نطاق ولايته رغم أننا اعتقدنا أنه ينبغي لنا النظر في إلغائه، نظرا لتداخله مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وغياب عبارات بشأن لجنة بناء السلام على الرغم من العديد من قرارات الجمعية العامة التي أصدرت تكليفا بهذا العمل الوثيق، وعدم وجود أي دعوة للحاجة الملحة إلى إصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عملا بالولاية الواردة في القرار ٢٩٩/٧٠، التي تمثل عملية جارية بالغة الأهمية يجب أن تحقق نتائج حقيقية، ومع إشارة ضعيفة جدا إلى ضرورة أن تنجز لجنة المنظمات غير الحكومية الأعمال المنوطة بها في الوقت المناسب.

ولكن على الرغم من جميع هذه الأمثلة، فإننا ندرك أن هذه عملية مستمرة وأنه سيكون لدينا فرصة لإعادة النظر في العديد من هذه البنود بعد عامين من الآن. ولهذا السبب، كنا مستعدين للانضمام إلى توافق الآراء في الوقت الراهن، ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء لجعل عملنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وخارجه متمشيا مع خطة العام ٢٠٣٠.

السيد ريبوس سانشيز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
ترحب المكسيك باحتتام عملية تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونشكر الميسرين، الممثلين الدائمين لآيسلندا وقطر، على جهودهما للتوصل إلى نص بتوافق الآراء (القرار ٣٠٥/٧٢).

قبل بدء هذه العملية، عممت المكسيك مقترحا يجعل المجلس هيئة أكثر دينامية وكفاءة. وعلى الرغم من أن القرار ٣٠٥/٧٢ ليس طموحا بالقدر الذي كنا نوده، فإننا ندرك

هرمي في هيكل الاجتماعات والمنتديات التي تعقد تحت رعاية المجلس.

إن مشاركة المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني في المجلس الاقتصادي والاجتماعي جانب هام لعمليات المجلس. ومع ذلك، ينبغي ألا تتم هذه المشاركة على نحو يضر بالطابع الحكومي الدولي للمجلس. ونحن نفترض أنه سيستمر تنظيم المسائل المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية وفقا للقواعد والإجراءات ذات الصلة للمجلس ولجانه الفنية، على أساس عدم الاعتراض.

وأخيرا، تتعلق نقطتي الهامة الأخيرة بالحكم المتعلق باللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، التي لا نزال نرى أن صياغتها لا تتوافق مع الحالة الراهنة الحقيقية. إن آليات رصد أنشطة اللجنة وافية بالفعل. وعلى وجه الخصوص، يتم هذا من خلال الموافقة على تقارير اللجنة عن أعمال دوراتها العادية والمستأنفة أثناء دورة المجلس بشأن الإدارة والتنسيق. ونعتقد أن الصياغة تغطي على تردد بعض البلدان إزاء الامتثال لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/٩٦، ورغبة هذه البلدان في تجاهل توصيات لجنة المنظمات غير الحكومية حينما لا تناسب عضوا معينا من أعضاء اللجنة. ويمكن للجنة أن تنظم النشاط الخاص بها، على نحو ما بينه أحد العناصر العملية الجديدة، وهو الاجتماع الذي عقدته اللجنة الاستشارية في ٢٢ حزيران/يونيه مع المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد تشو يونغ مو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الممثلين الدائمين لأيرلندا وقطر على جهودهما الدؤوبة وقيادتهما خلال عملية التشاور. وبالنظر إلى أهمية القرار ٣٠٥/٧٢ لتحسين أداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأعماله من أجل تعزيز دوره في السياسة العامة وقيادة وتنسيق الأجزاء ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة، فإن

وخلاصة القول إنه بالرغم من أن المكسيك كان يود تحقيق نتائج أكثر طموحا، فإننا انضمنا إلى توافق الآراء على أمل أن يستفيد الاستعراض المقبل من عملية الإصلاح التي بدأها الأمين العام من أجل بناء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تحتاج إليه المنظمة في القرن الحادي والعشرين.

السيد فارغونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد انضم الاتحاد الروسي إلى توافق الآراء على اتخاذ القرار ٣٠٥/٧٢ المتعلق باستعراض تنفيذ القرار ١/٦٨ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويشكل تعزيز هيكل المجلس وتحسين عمل المجلس عناصر هامة في الجهود العامة الرامية إلى زيادة فعالية أعمال منظومة الأمم المتحدة ككل. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المجلس هيئة حكومية دولية، على النحو المجدد في ميثاق المنظمة، ويشغل موقعا مركزيا في منظومة الأمم المتحدة لتشجيع جميع الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - كما أنه منبر مركزي للمناقشة، وتنمية التفكير الابتكاري، والتوصل إلى توافق الآراء على الاتجاهات المستقبلية للعمل، وتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها على الصعيد الدولي. كما أنه مسؤول عن متابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. لقد دافع الاتحاد الروسي عن هذه المواقع الرئيسية في ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كل مرحلة من مراحل المفاوضات بشأن القرار. ونأمل ألا يشكل الهيكل المنقح والجدول الزمني أية عقبات أمام أعمال المجلس.

ونود أن نتناول ثلاث نقاط رئيسية. إننا نؤيد أن تدرج في القرار أحكام بشأن نتائج الإعلانات الوزارية من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتشكل موافقة المجلس عليها أحد الجوانب الهامة في تحديد الاتجاهات الرئيسية لعمل المجلس في المستقبل القريب وأيضا في ضمان تسلسل

في وضع جيد يمكنه من تيسير شراكات أوسع نطاقا وأفضل من خلال المشاركة المنهجية مع أصحاب المصلحة من المؤسسات وغيرها. وينبغي أن نسعى جاهدين لاتخاذ المزيد من التدابير الملموسة في عملية الاستعراض المقبلة. ومن دواعي الأسف أيضا أن الفقرة المتعلقة بالتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام حذفت من الصيغة النهائية لمشروع القرار. ونعتقد اعتقادا جازما أنه ينبغي أن نشجع التعاون الأفضل والأكثر فعالية بين الهيئتين.

وإذ نحدد تأكيد التزامنا الكامل بضمان أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقيادته، فإن جمهورية كوريا ستساعد الأعمال الحالية والمقبلة لتحسين فعالية هذا الجهاز الحيوي وكفاءته.

السيد كيميل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنوه بجهود الميسرين، الممثلين الدائمين لأيسلندا وقطر وفريقيهما في دعم هذه المفاوضات. ونود أيضا أن نشيد بالجهاز التي شاركت بصورة بناءة في هذه العملية.

ويشكل العمل على تحسين البيروقراطية المعقدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد التحديات الملحة، وقدمت العديد من الوفود اقتراحات طموحة من أجل ترشيد الجدول المزدحم بالعمل لاجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومفاوضاته، والنهوض بمشاركة المجتمع المدني، وزيادة تركيز أعمال المجلس وأهميتها. ومن المؤسف أن القرار ٣٠٥/٧٢ لا يتخذ سوى خطوات صغيرة في ذلك الاتجاه. فهو يحيل مهام هامة إلى عمليات الاستعراض المقبلة - مثل تحسين أساليب عمل اللجان الفنية واللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، واستعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى معا، والقضاء على المفاوضات غير المنتجة والمتسمة بالازدواجية وغير ذلك. وندعو جميع الدول الأعضاء

وفد بلدي يأمل أن يساعد القرار على كفالة أن يكون المجلس في مستوى المهمة المنوطة به في عهد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتتاح لنا الفرصة مرة أخرى للنظر في الدور والمهام التي اضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين حينما نستعرض المنتدى السياسي الرفيع المستوى ونقيمه. ومن خلال تلك العملية، ينبغي أن نتمكن من التنسيق بين المجلس والمنتدى بأكمل قدر ممكن من أجل تحقيق أقصى قدر من عمليات التآزر بين الهيئتين مع مراعاة اختلاف ولايتهما.

ويسرنا كون القضايا الجديدة والناشئة تولى المزيد من الأهمية في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما بدمجها في الجزء الرفيع المستوى. وسيصبح هذا الدور للمجلس مهما بشكل متزايد، وفيما يحاول المجتمع العالمي التكيف مع الوقائع الصعبة للغاية، فإنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتيح حيزا للحوار والتعلم من الأقران. كما ينبغي أن يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي توجيهات أفضل لمنظومة الأمم المتحدة بغية مساعدة الدول الأعضاء. وسيكتسي تحسين استخدام الجزء المتعلق بالنشاط التشغيلي أهمية بالغة في زيادة فعالية التنسيق والمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيجعل الجزء المنقح تحقيق ذلك أمرا ممكنا. وبالمثل، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لتحسين أساليب عمل أجزاء المجلس المختلفة لضمان الاتساق في عملها.

ومع ذلك، كنا نأمل أن يكون القرار أكثر استشرافا للمستقبل. وأحد المجالات لتحقيق ذلك هو الشراكة. ونحن نقدر التأكيد على أهمية مشاركة أصحاب المصلحة وضرورة استكشاف السبل لتحسينها. ومع ذلك، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه أكثر أجهزة الأمم المتحدة المتعددة أصحاب المصلحة شمولاً للجميع، والجهاز الذي يعمل طوال العام، فإنه

في حين يؤكد هذا القرار من جديد الدور الذي تضطلع به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، نعتقد أنه لا يلي على نحو كامل الحاجة إلى إصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر حاسم في تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ينبغي أن تكون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أكثر كفاءة وفعالية. كما يدعو القرار أيضا المجلس إلى تفادي الازدواجية والتداخل بغية ضمان الكفاءة والفعالية، ويشدد على تقاسم أعباء عمله. وذلك أمر بالغ الأهمية. سيكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية التابعة له أكثر نجاحا عندما يركز بدقة على مجالات الميزة النسبية الحقيقية وإلغاء الأنشطة والمفاوضات التي لا تقع ضمن اختصاصه أو صلاحياته أو خبراته.

نغتتم هذه الفرصة لتقديم نقاط مهمة لتوضيح الصيغة المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. نشدد على أن خطة عام ٢٠٣٠ غير ملزمة. فهي لا تنشئ حقوقا أو التزامات أو تؤثر عليها بموجب القانون الدولي أو ترتب أي التزامات مالية جديدة. وتقر الولايات المتحدة بخطة عام ٢٠٣٠ بوصفها إطارا عالميا للتنمية المستدامة يمكن أن تساعد البلدان على العمل لتحقيق السلام والرخاء العالميين. ونشيد بالدعوة إلى المسؤولية المشتركة، بما في ذلك المسؤولية الوطنية، في خطة عام ٢٠٣٠، ونشدد على أن لجميع البلدان دورا في تحقيق رؤيتها. وتقر خطة عام ٢٠٣٠ بأنه على كل بلد أن يعمل من أجل تنفيذها تماشيا مع سياساته وأولوياته الوطنية الخاصة به. وتشدد الولايات المتحدة على أن الفقرة ١٨ من خطة عام ٢٠٣٠ تدعو البلدان إلى تنفيذ الخطة على نحو متسق مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

نبرز اعترافنا المتبادل الوارد في الفقرة ٥٨ من خطة عام ٢٠٣٠ بأن تنفيذ الخطة يجب أن يحترم الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات، وعدم

إلى ضمان أن تصبح عمليات الاستعراض المقبلة منتجة أكثر من هذه العملية.

كما ينبغي أيضا أن نستفيد من المكاسب التي نراها في القرار. وما يكتسي أهمية حيوية أن القرار يبرز استعراض أساليب عمل لجنة المنظمات غير الحكومية ويحث على أن تختتم عملية الاستعراض في الوقت المناسب. ونؤيد بقوة تحسين أساليب عمل اللجنة لكي تمكن من الاضطلاع بدورها في منح المجتمع المدني صوتا في منظومة الأمم المتحدة.

كثيرا ما تكون منظمات المجتمع المدني العين الساهرة في الميدان وتعتبر مصدرا قيما للإبلاغ، ومع ذلك بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية، بما فيها تلك التي تتسم بالمصادقية الدولية الراسخة، ما فتئت لجنة المنظمات غير الحكومية تعرقل مشاركتها. ويسرنا أن نرى تزايد عدد المنظمات غير الحكومية التي تتقدم بطلبات للحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذا دليل على ما يتمتع به ذلك المركز من أهمية وتأثير بالنسبة للمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم. ومن المؤسف أن وثائق اعتماد العديد من المنظمات غير الحكومية يستغرق سنتين أو أكثر. ويبدو أن طلبات المنظمات غير الحكومية الأخرى ذات المصادقية تؤجل إلى أجل غير مسمى. إن أساليب العمل الحالية تسهم في هذه التحديات وغيرها، مما يقوض فعالية اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسمعهما ككل.

إن قرار اليوم يركز على مساهمة أصحاب المصلحة الخارجيين المهمين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. نسمع مرارا وتكرارا أن القيمة الفريدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تتمثل في صلاحيته للدعوة إلى الاجتماعات بوصفها جزءا من الأمم المتحدة. هذه الحجة جوفاء عندما يتم استبعاد المجتمع المدني وتجاهله.

أما فيما يتعلق ببرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠١١ - ٢٠٢٠، فتود الولايات المتحدة أن تشدد على ما يساورها من القلق إزاء مدى تشجيع برنامج العمل على تقديم المساعدة المالية إلى مصرف التكنولوجيا وإشارته إلى نقل التكنولوجيا بطرق لا تحدد بوضوح أنها طوعية وبناء على شروط متفق عليها بصورة متبادلة. بالنسبة للولايات المتحدة، فإن أي صيغة من هذا القبيل لن تكون مقبولة في المفاوضات المقبلة، وستواصل الولايات المتحدة معارضتها للصيغة التي نعتقد أنها تقوض حقوق الملكية الفكرية.

وفيما يتعلق بالإشارات إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، نذكر هنا بأن الولايات المتحدة قد أبلغت الأمم المتحدة في ٤ آب/أغسطس بعزمها على الانسحاب من اتفاق باريس حالما يتسنى لها ذلك، بما يتسق مع أحكام الاتفاق، إلا إذا تمكنا من تحديد شروط مناسبة أخرى للعودة إلى المشاركة فيه.

ما فتئت الولايات المتحدة نصيراً قوياً لمبادرات الحد من مخاطر الكوارث الرامية إلى تقليل الخسائر في الأرواح والآثار الاجتماعية والاقتصادية للكوارث. ومع ذلك، نود أن نؤكد مجدداً على آرائنا بشأن إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث الواردة في توضيح الموقف الذي قدمته الولايات المتحدة في ١٨ مارس/آذار ٢٠١٥، لا سيما ما يتعلق بالصيغة القسرية بشأن نقل التكنولوجيا، والافتراضات المتعلقة بمعنى الحق في التنمية أو أي صيغة تضع التزامات جديدة أو تستبدل التزامات البلدان القائمة بموجب القانون الدولي والاتفاقات الدولية ذات الصلة أو التي تتطلب أي أنشطة جديدة.

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة المذكورة في هذا القرار على وجه التحديد، فتسعى الولايات المتحدة إلى التركيز على كيفية الاستفادة إلى أقصى حد من التكنولوجيات القائمة والجديدة والناشئة. بما في ذلك من خلال دعم البحوث الأساسية وتحديث الحكومة، وتطوير القوى العاملة في مجال العلوم

المساس بالقرارات أو الإجراءات الجاري اتخاذها في منتديات أخرى أو أن تشكل سابقة لها. فعلى سبيل المثال، لا تمثل الخطة التزاماً بإتاحة الوصول إلى الأسواق الجديدة للسلع أو الخدمات، ولا تفسر أو تغير أي اتفاق أو قرار لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية.

نود أيضاً أن نقدم توضيحات مهمة فيما يتعلق بخطة عمل أديس أبابا. وعلى وجه التحديد، نلاحظ أن الكثير من الصياغات المتعلقة بالتجارة في الوثيقة الختامية لمؤتمر أديس أبابا قد تجاوزتها الأحداث التي وقعت منذ تموز/يوليه ٢٠١٥ وهي بالتالي غير مهمة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عناصر معينة من إجراءات مسار العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل تلك المتعلقة بالتجارة الدولية، تجاوزتها الأحداث وربما غير قابلة للتنفيذ.

أما الخطة الحضرية الجديدة فهي أيضاً اتفاق غير ملزم من شأنها ألا تنشئ حقوقاً أو التزامات بموجب القانون الدولي أو تؤثر عليها. وكما أشرنا في هيئات أخرى، نعتقد الولايات المتحدة أن كل دولة عضو لها الحق السيادي في تحديد الطريقة التي تمارس بها التجارة مع البلدان الأخرى، ويشمل ذلك تقييد التجارة في ظروف معينة. إن الجزاءات الاقتصادية، سواء كانت أحادية الجانب أو متعددة الأطراف، يمكن أن تكون أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وفي الحالات التي طبقت فيها الولايات المتحدة جزاءات، فقد استخدمت هذه الجزاءات لتحقيق أهداف محددة، بما في ذلك بوصفها وسيلة لتعزيز العودة إلى سيادة القانون أو النظم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو درء الأخطار عن الأمن الدولي. من حقنا أن نستخدم تجارتنا وسياستنا التجارية بوصفهما أداتين لتحقيق تلك الأهداف القومية النبيلة. إن الجزاءات الاقتصادية المحددة الأهداف يمكن أن تكون بديلاً مناسباً وفعالاً ومشروعاً لاستخدام القوة.

طوال العملية. لقد عملنا بجد لمراعاة شواغل جميع الوفود، فيما يتعلق بالإطار الزمني، فضلا عن مضمون العملية. وجرى الإعراب عن آراء متباينة أثناء المفاوضات، لكننا اقتنعنا بأن روح التوافق ستسود وتصرفنا بناء على ذلك. ويسعدنا جدا أننا تمكنا من التوصل إلى نتائج ناجحة، وتحقيق توافق الآراء بشأن القرار. أخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا لأعضاء فريقنا على جهودهم الهائلة والعمل الشاق الذي يقومون به.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للمواقف.

أود أن أعرب عن خالص شكري للسفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، ممثلة قطر والسفير إينار غونارسون ممثل آيسلندا، الميسرين المشاركين للمشاورات غير الرسمية، اللذين أبديا قدرة وصبرا هائلين في تسيير المناقشات وإجراء المفاوضات المعقدة بشأن مشروع القرار ٣٠٥/٧٢.

كما أشكر الدول الأعضاء على إسهاماتها القيمة في التوصل إلى اتفاق بشأن القرار.

وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٤ و ١١٧ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تنتقل الجمعية العامة إلى مذكرة من الأمين العام ترد في الوثيقة A/72/101/Rev.1/Add.1 في إطار البند الفرعي (أ) من البند ١١٥ المعنون "تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية".

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٥ من جدول الأعمال في جلستها العامة الخامسة والخمسين، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر

والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ونحن ملتزمون بتهيئة البيئة التي يمكن أن تنجح فيها التكنولوجيات الجديدة. وفضلا عن ذلك، نحن ملتزمون بتحقيق إشراك أصحاب المصلحة المتعددين والمشاركة العامة على نحو فعال لتعزيز المساءلة واتخاذ أفضل القرارات، والاعتراف بالمخاطر المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة عند ظهورها وتعزيز الثقة العامة ومواكبة البحوث الحديثة.

في الختام، إن هذا القرار، وإن كان على أساس تدريجي، فإنه خطوة نحو تحسين أداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو أكثر كفاءة وأكثر تركيزا وتبسيطا. وفي الوقت نفسه، يقصر عن تلبية التحسينات التي نحتاجها. ونشجع جميع الوفود، فضلا عن الهيئات الفرعية للمجلس والمكاتب والموظفين في الأمانة العامة الذين يدعمون عمله، على المساعدة في تحقيق التقدم والبناء على ذلك.

السيد الحمادي (قطر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن سعادة السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، وسعادة السفير إينار غونارسون، الممثل الدائم لآيسلندا لدى الأمم المتحدة.

بصفتنا ميسرين لاستعراض القرار ١/٦٨ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يسرنا بالغ السرور أن نعرب عن امتناننا للرئيس على عقد هذه الجلسة العامة للنظر في القرار ٣٠٥/٧٢. ونرحب باتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء. لقد غمرنا شعور بالتواضع إزاء اختيارنا للتيسير لهذه الوثيقة المهمة، ويسعدنا، في الوقت نفسه، أن ننضم إلى الجهود لتنفيذ المهمة الموكلة إلينا وتحقيق أقصى أفضل النتائج الممكنة.

وبصفتنا الميسرين، فقد شجعنا المشاركة النشطة والبناء لجميع الوفود خلال عملية التشاور غير الرسمية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر الوفود على مشاركتها النشطة والإيجابية في المشاورات، وعلى دعمها روح التعاون والمرونة التي أبدتها

٢٠١٧. ولكي تنظر الجمعية في الوثيقة اليوم، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أن تحيل هذا البند الفرعي إلى اللجنة الخامسة. ولتمكين الجمعية العامة من النظر على وجه السرعة في البند الفرعي خلال هذه الجلسة، هل لي أيضاً أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تنظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٥ من جدول الأعمال في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

مذكرة من الأمين العام (A/72/101/Rev.1/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): كما هو مبين في الوثيقة A/72/101/Rev.1/Add.1، تلقى الأمين العام إخطاراً باستقالة السيد تاكيشي أكاماتسو من اليابان من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، اعتباراً من ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨. ولذلك، سيكون مطلوباً من الجمعية أن تعين، في دورتها الحالية، شخصاً لملء الشاغر للفترة المتبقية من

مدة عضوية السيد أكاماتسو، التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

وكما هو مبين أيضاً في الوثيقة A/72/101/Rev.1/Add.1، رشحت حكومة اليابان السيد تاكيشي ماتسوناجا لملء الشاغر الناشئ عن استقالة السيد أكاماتسو.

وقد أبلغ رئيس مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ الأمانة العامة بأن المجموعة تؤيد ترشيح السيد ماتسوناجا. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد تاكيشي ماتسوناجا من اليابان عضواً في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، لفترة عضوية تبدأ في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥